

## 11 فبراير

## أزمة وطن لم تنته بعد!

تبدو اليمن كئيبه ومستقبلا قاتمًا ومجهولًا، حتى التفاؤل في بلدي أصبح بلا معنى ومجرد مسكنات معنوية، لأنه لا يستند لأبسط المقومات الموضوعية في ظل استمرار هذه الحكومة وهذا الشتات المعرفي والتمزق الاجتماعي والمنطق الثوري الأبله الذي مايزال يستدعي العصبية والخصومات والثارات وتحالفات المصالح، ويبتعد عن كينونة الأمن والاستقرار والتعايش المشترك، وهي الدولة كهوية ومؤسسة ووعي ومقومات بشرية ومادية.

ففي تونس نجحت الثورة بنسبة كبيرة في جولتها الاولى، فسقط النظام الذي لم يكن يتمثل فقط في الرئيس التونسي «بن علي» وإنما في طريقة إدارة البلد باستفيد منها تركيبة هرمية من المستفيدين، وبرحيل هؤلاء، لم تسقط الدولة ولم يختل نظام عام المجتمع، نظراً لتركيبه المجتمع التونسي الذي لم تعد القبيلة أو الطائفة هي ركيزة قوة الدولة أو النظام، بالإضافة الى فاعلية المجتمع المدني ومستوى حضور وقوة التنظيمات السياسية والنقابية وتغلغلها في عمق المجتمع التونسي، والتركيبية المؤسسية لبنية الدولة هو الذي حمى الدولة من السقوط، وحد من سيطرة الإخوان وحافظ على الثورة من الانحرافات والانكسارات.

إختلاف هذه المحددات والعوامل في المجتمع المصري، عما هي عليه في تونس، أدى إلى عدم نجاح الثورة في جولتها الاولى، ومكن الإخوان من السيطرة على المشهد والوصول إلى السلطة، وليس لهم تجربة سابقة في الحكم، ويجعلون إدارة دولة بحجم مصر، ونظراً لطبيعة مشروعه السياسي والإيديولوجي والتربية التنظيمية للإخوان، التي تختزل الدين والحقيقة في جماعة الإخوان وتختزل المجتمع في جمهور الإخوان والدولة في تنظيم الإخوان، حكما مصر من هذا المنطلق فمارسوا الإقصاء، وسعوا إلى السيطرة على مؤسسات الدولة وضيقوا الخناق على الآخر المختلف دينياً ومذهبياً وسياسياً، حتى السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية، تم تكييفها على هذا الأساس، هنا نهض الشعب المصري بثورة في جولته الثانية مسنوداً بجيشه الوطني، عندما رأى مؤشرات سقوط الدولة وإنهيارها، ومؤشرات إختلال النظام العام في المجتمع المصري، بتصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي والسياسي والثقافي، بمعادلة مسلم وقبلي وسني وشيعي، فرائنا إحراق كنانس وسحل أقلييات، بصورة لم يشهدها المجتمع المصري إلا في عهد حكم الإخوان.

هذه المحددات والأبعاد السياسية والاجتماعية، في المجتمع اليمني التقليدي التي تمثل القبيلة والجماعات الدينية ركائز القوة والفاعلية فيها، مقابل ضعف المجتمع المدني ومحدودية تأثيره، وهشاشة الأحزاب ذات المشاريع الحداثية، وفاعليتها الضعيفة والمنعدمة في المجتمع، لم تكن مؤهلة لقيام ثورة المجتمع، وإنما ثورة جماعة ومراكز قوى قبلية وعسكرية نافذة، وبالتالي فإسقاط النظام بهذه الطريقة معناه الدخول في مرحلة الصراع والحرب الأهلية الشاملة كما في ليبيا وسوريا، ولقد رأينا بواردها تتصاعد تدريجياً في الحصة وأرخب وتعز وأبين، وصولاً إلى استهداف رجالات الدولة فيما يعرف بحادثة جامع دار الرئاسة.

كل شيء، يتداعى من حولنا منذ فبراير 2011م دون أن نحرك ساكناً لإيقاف هذا التداعي والانهايار فقط نتفائل، لمجرد التفاؤل العدمي الذي يعبر عن صمتنا وعجزنا واستلابنا، كي لا نشعر بأننا نحتضر بمختلف أدوات وطرق الاحتضار المعرفي والأخلاقي والاجتماعي، أفضعها الموت الذي يترصده في الطرقات والحروب التي تتلبس بالدين والثورة والاستقلال، وليس انتهاءً بالاحتضار الناجم عن اتساع رقعة الفقر والبطالة والامية.

من المؤكد أن لا دخل للإله ولا لعزرائيل ولا للقدر فيما حدث ومايزال يحدث منذ 11 فبراير 2011م، وإنما له دخل بانحرافات الأفراد وتناقضاتهم وأهوائهم، وله علاقة بالكذب والتضليل باسم الثورة والحرية والتغيير، وبالتستر على الأخطاء، والتجاوزات والجرائم التي ارتكبتها قوى الثورة وحماة الثورة والصاقها بكبش فداء، ومتهم جاهز في هذه الذهنية السياسية التي أدمنت أن تقفز على المعقول، وبنيت موافقها على معيار الربح والخسارة سواء في الحكومة أو المبادرات أو الحوارات، له علاقة بتحالف انقلاب 5 نوفمبر 1967م الذي أعيد إنتاجه من جديد من داخل الساحات في 11 فبراير و21 مارس 2011م، وهو تحالف

القوى التقليدية (القبلية، الدينية، العسكرية) والقوى المدنية الانتهازية التي استولت على السلطة وعلى مؤسسات الدولة، وتقاسمتها كفيد وغنيمة، هو نفسه الذي حدث في 11 فبراير لكن تحت غطاء الشرعية الثورية.

ما يحدث اليوم لم يكن مستبعداً أو غير متوقع، بل كان مؤكداً أن يحدث، من قراءتنا لخطورة شعار إسقاط النظام فجأة في مجتمع تمثل القوى التقليدية فيه ركائز القوة والتأثير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومن قراءتنا لطبيعة التحالفات المتناقضة التي نادت بإسقاط النظام، والانحرافات التي رافقت الأحداث الثورية في ظل صمت النخب السياسية والثقافية وتخاضها عنها بدءاً من التغاضي عن الاعتداء، على النشاطات السياسية والمدنية من قبل جنود الفرقة وأمنيات الإصلاح في الساحة، واستمرار هذه الانحرافات إلى حد التغاضي عن رفض علي محسن الأحمر تسليم حديقة 21 مارس وفقاً للقرارات الرئاسية المتعلقة بهيكله الجيش.

11 فبراير لم يكن انعكاساً لواقع سياسي وحزبي ونقابي فاعل ومنظم في المجتمع اليمني، قادر على تحمل أعباء، وتبعات المتغيرات والتحويلات الجديدة، وإنما كان انعكاساً للحدث الثوري التونسي الذي تداعى هنا في اليمن بما يشبه الانفجار الاجتماعي الذي ظهر فجأة رافعاً شعار «الشعب يريد إسقاط النظام».



## أمريكا كيف تنظر لشخصية الزعيم

ما حدث خلال عام 2011م وبعده في اليمن يؤكد أن الزعيم علي عبدالله صالح كان جاداً في عدم ترشيح نفسه لانتخابات 2006م ولكن ليس فقط من حوله بل وأحزاب المشترك لم تكن مع ترشيح بديل له من طرف المؤتمر الشعبي.

ولهذا فهو الحاكم الوحيد الذي أبدى الاستعداد للرحيل من أول وهلة عام 2011م، وما تسليمه للسلطة حتى مخزجات «موفميك» إلا تأكيد صواب اشتراطه لأن يكون ترك السلطة عبر حل سلمي سياسي.

## محمد الأشموري

له أو لديه... الحتمية في الواقع كواقعية هو أن الأزمة لن تحل إلا سلمياً حتى لو تم خوض حروب فمآلها إلى الحل السلمي كما كرر وأكد.

حتميته أو الحتمية لديه هي متراكم أعباءه مع أمريكا ومحطاتها كلعبة يواجهها لعبة محطة أمريكية جديدة كان بين من استهدفتهم بحسم «الرحيل الفوري» الذي يسوق في الداخل والمنطقة بمسمى «الحسم الثوري».

كل الاطراف الأخرى لا تمتلك أعباء ولا أهلية لها لتلعب مع محطة أمريكية فكانت مجرد أعاب للمحطة بوعيتها وبدون وعيها كما في كل المحطات الأمريكية منذ جهاد أفغانستان وثورة إسلامية جاءت منها حروب العراق وإيران.

في الحوار الوحيد خلال الأزمة وفي منزل الرئيس الحالي، فالرئيس السابق هو الذي قدمه بديلاً له كمقترح، فيما المشترك رفض المقترح ولم يقدم مقترحاً بديلاً ولا بديل لديه غير المحطة من وجهها الخارجي والأمريكي تحديداً.. المشكلة التي تجلت حتى في حوار «موفميك» هو أن طرفاً بديله «وحدة الخلافة بقوة المحطة» وآخر بديله «الانفصال

استقواءً بالمحطة»، وليس من وازع أو ضمير يلجمهم من المباشرة في طرح هذه المشاريع غير لاجم المحطة كسياسات أو حسابات مع المنطقة ومع كل واقع.

الذين ظلوا يدينون الرئيس السابق بالعائلة للرجعية هم الذين ارتتموا في أحضان من كانوا يسمونها الرجعية بعد الوحدة.

الذين كانوا يدينون الرئيس السابق بالعائلة لأمريكا هم في حاضنة المحطة الأمريكية 2011م وتحولوا من تنوير ضد اختراق السيادة أمريكياً إلى ما دون «الدواشين» للحرب ضد الإرهاب.

لست على استعداد للدفاع عما هي أخطاء، لاي رئيس أو حاكم بالإنكار أو التبرئة وإعطائه صفة الملاكية. ولكن حينما نتحدث عن السياسة كالألعاب في الداخل ومع الخارج وفق واقعية الصراعات الداخلية والإقليمية والعالمية فإنه لا يمتلك رعاة البقر وكل رعاة المحطات الأمريكية من بقر وأثوار غير خلع القبعات والعمائم وحلق الذقون والانحناء، أمام ما يمتلكه الزعيم من مواهب وقدرات خارقة ومذهلة لا يمكن لأي خصم إلا أن يشهد بها ويشهد لها فوق الكبر والعناد اليوم أو غداً وفي حياته أو بعد موته.

لقد اختلفت في محطات أو مواقف مع علي عبدالله صالح، ومن الجائز أن أكون بين الخصوم الأكثر خصومة، ولكنني قبل وبعد ذلك أظل من أشد المعجبين بهذه الشخصية الفذة.

إذا حدثت «ثورات» خلال محطة 2011م في ثلاثة بلدان ما كان يطلق عليها الديمقراطية الناشئة فإنه يمكن استقواء المقاربات بين حالة وأخرى من خلال حملات اصطفا ما تسمى الثورات. في تونس كان التركيز على حقيقة السجون والتعذيب والقمع والنفي وعدم وجود أي قدر من الديمقراطية أو هامش للحرية.

في مصر كان التركيز الأكثر تأثيراً هو على التزوير الفاضح للانتخابات.

التركيز في اليمن كان على كون الرئيس حكم لثلاثة عقود أو أكثر ولم يقل ما قيل عن تونس ومصر من انعدام للديمقراطية وهامش الحرية أو السجون والتعذيب والنفي وغيره.

أفضل هامش حرية في ظل الانظمة السابقة كان في اليمن، الذي كان يختلف حوله في الانتخابات اليمنية هو استعمال العمل العام أو المال العام وتلك مسألة نسبية وليست أساسية وبالتالي فإنه حتى هذا يقدم أفضل حاكم ونظام أنه وصل الى عدم ممارسة التزوير المباشر كما في تونس ومصر لأن ذلك يعني أن النظام الحاكم طور لعبته الديمقراطية كديمقراطية وصار يلعب ديمقراطية ولا يلعب بالديمقراطية أو عليها، حتى أن قرار الرئيس السابق بعدم الترشح لانتخابات 2006م كان يمثل نجاحاً تميزه في هذا الخط بين «الديمقراطيات الناشئة».

لماذا استعادة أو سرد هذا وما علاقته بمحطة 2011م؟ ربما علينا قبل أن نجيب أو في إطار الإجابة أن الرئيس السابق وفي واقع اليمن الأكثر تخلفاً وصراعية كان أول حاكم يصدر تشريع تحديد مدة الرئاسة بفترة تين متواليتين بما يمثله ذلك في سياق تفكيره ولعبته الديمقراطية.

الزعيم علي عبدالله صالح دخل اللعبة الديمقراطية ليلعب معها ولا يلعب بها أو عليها، وهو كان يلعب مع أمريكا كسياسات فهو ليس من يزعم أو يدعي أنه كان يلعب بها أو عليها ولكنه كان وبقدرات استثنائية يتلمص من أن يكون مجرد لاعب لأمريكا أو معها حتى أنهم وصفوه بالرئيس «الزئبقي».

علي عبدالله صالح لا يستطيع أن يلعب مع اللعبة الديمقراطية أو مع أمريكا إلا من خلال قدرات وألعاب له في الواقع ومن خلال واقعية تفعيل الواقع أو التعامل معه.

ولذلك فإنه حين يبدي الاستعداد الأكيد لترك السلطة ومن أول وهلة فذلك يعني حتمية في الواقع وحتمية واقعية